

## المؤثرات في إشاعة المصطلحات العربية

د. محمد جواد النوري

قد تكون آلية وضع المصطلح، وما تستند إليه من ثوابت وموجهات، من القضايا المركزية التي تحتاج إلى درس وتأن، وقد يختلف الناس وتباين آراؤهم في تلکم الموجهات، أو قد تتعثر هذه المناهج لينبث عنها مصطلح كان من الممكن أن يوضع ما هو أفضل منه، وقد يختلف ذوو الرأي في الموازنة بين مصطلحات تكاثرت على مدلول واحد، أيها أنسب وأفضل.

كل أولئك من القضايا الجوهرية المؤثرة، دونما شك، في العربية، وسيرورة المصطلح فيها، وعلى الرغم من تبرّنا الدائم من تلکم المزالق، فإن مخرجاتها تظل أفضل من انتكاسنا لنركن إلى استيراد المصطلحات الأجنبية. فمصطلح عربي ذو جودة فيها خلاف خير من مصطلح يفرض علينا أو نفرضه على أنفسنا كما نشأ لدى أهله.

وقد يتبدى من ظاهر كلامي أنني أستلب الجهود القيمة المبذولة في تلکم السياقات أثرها أو وجوب شكرها، أو أنني أدعو إلى عبثية مصطلحية مميعة لا تستند إلى مبادئ علمية أصيلة يهتدى بها ويحتكم إليها، ليس هذا ولا ذلك، وإنما أردت أن أتساءل عن قيمة الجهود التي بذلت، والآثار التي تآدت عنها بغية معانية معوقاتها واستشراف مؤازراتها وبواعث تفعيلها.

فليس ثم شك أن المعنيين بهذا الشأن مؤسسات وأفراداً، منذ مستهل عصر النهضة، وبتواصل متنام إلى يومنا هذا، قد بذلوا جهوداً في الماضي

وجانب من الحاضر، تطلعنا على الكم الهائل الذي بذله علماءنا في هذا المجال.

ومع ذلك كله، فإن النتائج التي تمخضت عنها تلك الجهود ظلت محدودة، ولا مبالغة أن يذهب أحدنا إلى القول إن غير قليل منها ظل معطلاً مهجوراً، كأن لم يسمع به أحد، وظل أبناء العربية، كما يترأى لنا، مأخوذون بميل جانح إلى المصطلحات الأجنبية، والسؤال الذي يُطرح: ما الأسباب التي تدفع بأبناء العربية إلى الاستكانة إلى المصطلحات الأجنبية؟ ويتجاذب مع هذا السؤال: ما الأسباب التي تدفع بهم إلى نبذ ما يوضع من مصطلحات عربية؟ وما الأسباب التي تحول دون غلبة ما نضع من مصطلحات لما يرد علينا من مصطلحات أجنبية؟

لقد آن لنا، بل كان ذلك متوجهاً منذ البدايات الأولى، أن نستقري الأسباب الكامنة وراء هذا الواقع، لننتقل منها إلى تجذير الوسائل الكفيلة بإشاعة ما نرتمي من مصطلحات.

وقد يبدو لبعض أن يُقَيَّ هذه المسألة في سياقها اللغوي الخالص، فينكفي إلى تلمس ذلك في جنبات المجامع اللغوية وهيئات التعريب، وأن الأمر لا يتجاوز غياب التنسيق، أو ما يحدث من خلل أو تعقيد في وضع بعض المصطلحات. وفي اعتقادي أن ذاك قد يكون شيئاً يسراً من عوامل متشابكة تلتئم فيها أسباب إجرائية وما يتصل بها من الوسائل المعينة على بث المصطلح وإشاعته، وأسباب اجتماعية نفسية وما يولدها من واقع حضاري مغلوب مأخوذ بالزهو بتقليد الغالب، وأسباب لغوية تنأى من وجود قواعد في المصطلحات التي توضع، أو تنافرها بسبب تراكمها على مسمى واحد، وتعثر التنسيق بين الواضعين.

## أولاً: الأسباب الإجرائية:

أن تُعلِّم إنساناً مئة كلمة قد يكون أيسر من أن تصلح لديه خطأ واحداً، فالخطأ عنيد يتنزّل من الذاكرة منزلة مكينة، وهذا أمر نستبينه من سعيينا الدائم إلى تصحيح الأخطاء الشائعة التي لا تلبث أن تعود طاردة الصواب، وهذا ما يحدث في أمر المصطلحات، فجلها يدخل إلى ألسنة الناس دون أن يمر بمن يضع له مقابلاً، وما إن توافق على حياكة مصطلح عربي مقابل يكون ذاك الدخيل قد استقر في ألسنة الناس، وتمكّن وأصبح شائعاً مستساغاً بالإلف وكثرة الاستعمال.

وهذا التباطؤ في وضع المصطلح العربي، يتعزّز بمؤثر سلبي آخر، يتمثل في غياب الترويج الفاعل لهذا المصطلح، وتواني وسائل الإعلام عن بثّه وإشاعته، إلا أن يقع ذلك عفو الخاطر على نحو غير مدروس.

وهذا التباطؤ وذاك التواني، يعدّان من أكثر الأسباب فاعلية في موت هذه المصطلحات، وارتدادها إلى التدارس في أروقة المجمع والمؤسسات المعنية، وإذ يموت هذا الذي نضع يتعزّز ذلك الوافد ويصبح مفروضاً سائراً بين الناس، ويصعب، بعد ذلك، ويتأبى علينا أن نتمكن من امتلاك الأمر أو تداركه.

وهكذا نلث نطارده مصطلحات دخلت واستقرت، فندخل في إشكال مزدوج، بعد أن كان مفرداً محصوراً في وضع مصطلح عربي وإشاعته. وعلى الرغم من العوائق الجمة التي تحيط بهذا الإشكال، فإننا نكون قد أردفناها بعوائق جديدة تتمثل في استقرار المصطلح الأجنبي وما يحتاج إليه من مقاومة.

وليس هذه دعوة إلى الركون لقبول المصطلحات التي فرضت علينا

الآن، بل هي نظرة فيما سيكون في المستقبل، وأما ما استقر من المصطلحات الأجنبية فهو بحاجة إلى مجهود مضاعف، ولدينا شواهد كثيرة على إمكان التخلص من هذه المصطلحات، واستبدال مصطلحات عربية بها، فقد استبعد يعقوب صروف وفارس نمر سنة ١٩٠٨ إيجاد مقابل عربي لكلمة تلفون، وشاركهما في ذلك الشيخ عبد القادر المغربي، ثم تعددت المقترحات فكانت «الأرزيز، والمقول، والمسرة والحاكي، والندی، والمحاور، والهاتف». ونرى الآن أن واحداً من هذا المصطلحات وهو «الهاتف» حل، أو يكاد محل «التلفون»، ومثل التلفون، في الانقراض بعد الشيوع، كلمة أتومبيل، وكلمة جرنال.... وغيرها.

#### ثانياً: الأسباب الاجتماعية النفسية:

نحجب أعيننا أن ترى ما ينبغي أن يرى إذا ذهبنا نمجد واقعنا الحضاري المير، دون أن نقر بتردد حضاري مؤلم نحياه، ونظل تائهين في ماضينا ومآثر أسلافنا إذا نحن لم نفهم المفارقة الحضارية بين وقائع ذاك الماضي ومجريات هذا الحاضر.

وما أجمل أن نعرف ونُعرف الناس أن أمتنا قد تصدّت ذات يوم باقتدار معجب لمشكلة المصطلحات ووضعها، وإذا كنا نتمثل بذلك مثلاً على اقتدار العربية وسعتها، فإنّ ذلك أقرب أن يكون مثلاً على اقتدار العرب أو الحضارة العربية على المواجهة.

ولعل الأمر لم يكن مشكلاً بل كان تحدياً عابراً سرعان ما بدده التنامي الحضاري المتوثب للأمة العربية، وعلينا ألا نغيب تلك المعطيات التي تمّ في ضوءها ذلك التحدي، فقد كان لحظياً عابراً واجهته أمة غالبية باسطة علمها وثقافتها على العالم، وكانت تتوالد لديها المصطلحات لتنتقل إلى غيرها.

أما الآن، فالعربية هي العربية ومقتدرة كما كانت، ولكن الأمة لم تعد تلك، فنحن نواجه مشكلاً متنامياً بمعطيات حضارية متقهقرة فنظّل نلهث وراء الأشياء الأجنبية التي ينتجونها ويعطونها أسماءها، بل إن ما ينتجه أبناؤنا في قضايا العلم يأتي جله بلغة أجنبية !!!

وهذا الواقع المتردي للأمة العربية يجعل أبناءها في موقع المتلقي الدائم، بل المتلقي المعجب المأخوذ بالحضارات العالمية الزاهرة المستكين إليها. ويزداد الأمر تعقيداً، في هذا السياق، أنّ جل الأشياء التي تستورد مع مصطلحاتها تدخل أول ما تدخل في حياة الطبقات الاجتماعية الراقية، التي يؤخذ قسم منها غالباً بالتمسك بما هو أجنبي، بل برفض ما هو عربي، فأنّ تسمّي لديهم شيئاً باسمه العربي فذاك، على حدّ تعبيرهم، يجعله «بلدياً» وكأنك تفقده بريقه، كأن القوم قد أصيبوا بعقدة نفسية جماعية تجذبهم دوماً إلى الغرب، وتسلبهم من حضارتهم ولغتهم، فالمغلوب، على حدّ عبارة ابن خلدون، «مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه، ونحلته وسائر أحواله وعوائده».

وفضلاً على أنّ هذا التوجه التلقائي يمثل مقاومة غير واعية للمصطلحات العربية الموضوعية، فإنه يمثل أيضاً عنصراً استمراراً لمشكل المصطلح ما دامت أمتنا في ذلك الدرك من سلم الحضارة، وتأسيساً على ذلك، فلا سبيل، الآن، إلى التخلص من هذا التحدي، ذلك لو افترضنا جدلاً أننا تمكنا من معالجة ما هو قائم إلى لحظتنا هذه، فلن يكون ذلك إلا اختفاء مؤقتاً لهذا المشكل، الذي سيعود يتخلق بعد مدة وجيزة، ذلك أنّ العلم وأشياء الحضارة لا ينتجان لدينا، ولا تزال مؤسساتنا التعليمية متفاعسة عن تعريب العلوم. ويتهاون القائمون على هذه المؤسسات في القضية، فضلاً على ما يداخلها من إشكالات، لعل من أهمها أن علماءنا في التخصصات

العلمية، غير مقتدرين على استخدام العربية على نحو مقبول في تدريسهم. وأما الأسباب اللغوية فمنها ما يتصل بوضع المصطلح، ومنها ما يتصل باستخدامه، فلا يشك أن صعوبة بعض ما يوضع من مصطلحات أو كثرته وتضاربه أحياناً قد يؤدي إلى العودة إلى الأصل الأجنبي. فضلاً على أن قسماً كبيراً من المعنيين بأمر المصطلح من أساتذة الجامعات يُعنون به لأغراض نفعية آنية ترتبط أكثر ما ترتبط بقضايا الترقية، وفي الطرف المقابل فإن من يعنون بتدريس العلوم أو الكتابة فيها يظنون آخذين باللغة التي درسوا بها العلوم. بل إن دراساتهم التي يمكن أن تشتمل على مصطلحات جديدة تكتب بلغات أجنبية وفي مجلات أجنبية أو عربية على السواء. وكم من مصطلح نعاني من وضع مقابله، وقد كان أصلاً من اقتراح واضع عربي وضعه باللغة الإنجليزية مسaire للغة التي يكتب بها.

هذه جملة من الأسباب التي تحول دون استخدام المصطلحات العربية التي نعني أنفسنا في وضعها. ولعل ثم أسباباً أخرى آمل أن نعمل على الإحاطة بها وتبين آثارها، والسؤال الذي يطرح الآن: ما نحن فاعلون للحد منها؟

أما الأسباب اللغوية فإن ما تدارسه من قضايا أساليب وضع المصطلح وطرائقه المتنوعة، وروافده المتكاثرة يدخل في هذا المضمار، ولا أشك أن مجامعنا ومؤسساتنا المعنية بالأمر مترجمة ذات يوم عن متابعة ذلك ورفده، ولكن علينا أن نولي اهتماماً مدروساً لمشكلة جوهرية ترتبط بهذا الجانب ألا وهي مشكلة البحث العلمي، فما يزال البحث العلمي في البلاد العربية هامشياً، غير آخذ مكانه اللائق الذي يجعله في مقدمة الاهتمامات الكبرى للدولة، ولا شك أن البحث العلمي يمثل الجسر الرصين للدول التي تنشده التقدم لتعبر منه إلى التفوق السياسي والاقتصادي والتميز الحضاري، أما

البحث العلمي لدينا فهو، في كثير من جوانبه، بحث لأجل البحث النافع لصاحبه منفعه آنية لا علاقة لها بالأمة وحضاراتها.

وأما الأسباب الاجتماعية النفسية، فإنحال أن تجاوزها يظل أملاً مرتيناً بانبعثت هذه الأمة، ولكن ذلك لا يحول دون وسائل الإعلام لدينا أن تخفف من حدة الميل الجانح نحو الغرب، وبوسع هذه الوسائل متضافرة، مع المعنيين بأمر هذه اللغة، أن تعمل على بث الوعي اللغوي بين أبناء الأمة وإيقاظ غيرتهم على اللغة، وبناء ما تصدع من ثقمتهم بها واعتزازهم بتراتها، ولتحقيق ذلك وسائل كثيرة يمكن أن توجه للكبار والصغار على السواء، فقد تهيأت الآن منافذ تربوية وإعلامية متكاثرة يمكن أن يكون لها أثر بالغ في تعزيز ذلك.

وأما الأسباب الإجرائية فأرى أنه يتوجب على مؤسساتنا المعنية أن تعمل على فتح تواصل دائم فيما بينها عبر وسائل الاتصال المتنوعة، ومن شأن ذلك أن يجعل التنسيق بينها لحظياً غير منتظر الاجتماعات، وهذا سيؤدي إلى تخفيف وطأة تعدد المصطلحات وتفاديها.

وإذا كنا لا نعلم الغيب، ولا نعرف المصطلح إلا بعد قدومه أو قدوم مايدل عليه، فإن علينا ألا نتلبث في وضع المصطلحات، وبخاصة ما يتعلق منها بشؤون الحياة اليومية، فوسائل الاتصال العصرية تسعفنا على ألا يظل أمر وضع المصطلح رهناً بالمؤسسات. أو ليس من الممكن الآن أن نضع متخصصاً لغوياً على الأقل في كل ميناء ومطار ليعرض عليه كل جديد آتٍ ليقوم باتصال فوري بالمؤسسات اللغوية لتعيينه على وضع مصطلح مناسب يدخل مع الأشياء عند دخولها؟ أو ليس من الممكن أن تتحكم مؤسسات الإذاعة والتلفزة في المواد التي تبثها والإعلانات التي تروج للبضائع الأجنبية لتغيير الأسماء الأجنبية؟ أليس من الممكن أيضاً أن يُعين في كل مؤسسة رقيب

لغوي لا يشترط فيه أن يكون عالماً بكل مصطلح داخل بمقدار ما يشترط من إبقائه على اتصال متواصل مع ذوي الشأن من اللغويين والمؤسسات المعنية؟ أو ليس من الممكن، بعد ذلك، أن يكون مثل هؤلاء على اتصال دائم بحيث ينقل الواحد منهم ما يوضع في مؤسسته إلى المؤسسات المعنية في بلده، وإلى مؤسسة في كل قطر عربي تقوم بتعميمه في ذلك القطر؟ أليس من الممكن، بعد ذلك، أن نعمل على إشاعة المصطلحات بين الناس على نحو محكم مدروس بوساطة تلکم الوسائل؟

قبل خمس سنوات أصدرت الحكومة الفرنسية أمراً لا يقضي بمنع استخدام غير الفرنسية في الإعلانات واللافتات وحسب، بل يوجب التخلص من كل ما كان مكتوباً بغير الفرنسية، وكان ذلك بمناسبة الاحتفال بمرور مئتي عام على صدور قرار الحكومة الفرنسية الذي صادق عليه برلمان الثورة الفرنسية، والذي يقضي بتعميم اللغة الفرنسية. واستند أصحاب القرار إلى مادة جزائية واحدة تنص على أن كل من يخالف هذا القرار أو القانون بوجوب التحدث بالفرنسية ابتداء من ٢٠ / ٧ / ١٧٧٤ ويحرر وثيقة بغير اللغة الفرنسية يطرد من وظيفته، ويسجن لمدة ستة أشهر.

فماذا نحن فاعلون الآن وغداً للفتنا الشريفة لعة القرآن الكريم.